**الاستاذ: مكي حمشة**

 **الفوج:27 السنة الاولى جذع مشترك**

 **المقياس: قانون دستوري( السداسي الثاني)**

**المحور الثاني/ أنواع النظم السياسية المقارنة" الأنظمة السياسية المعاصرة "**

 **البحث الاول: النظام البرلماني (اوالنيابي) البريطاني**

 01/ أركان النظام البرلماني و تطوره.

02/ العناصر المكونة للنظام السياسي البريطاني.

 **البحث الثاني: النظام الرئاسي الامريكي:**

**01**/ أسس النظام الرئاسي و تطبيقه.

02/ السلطات العامة.

03/ الأحزاب السياسية.

**البحث** **الثالث : النظام الفرنسي في ظل الجمهورية الخامسة**.

01/ السلطة التنفيذية:

 أ-صلاحيات رئيس الجمهورية.

 ب- صلاحيات الحكومة.

02/ السلطة التشريعية( البرلمان):

 أ-تكوينه و تحديد صلاحياته التشريعية و السياسية.

 ب- علاقة البرلمان بالحكومة و تحديد طبيعة النظام السياسي الفرنسي.

**البحث الرابع : النظام المجلسي أو حكومة الجمعية.**

01/ خصائص النظام المجلسي و تطبيقاته.

02/ النظام المجلسي السويسري.

**البحث الخامس : النظام الاسلامي.**

01/ الشريعة الاسلامية كمصدر رئيسي للتشريع.

02/ السلطة التنفيذية في الدولة الاسلامية.

03/ السلطة التشريعية في الدولة الاسلامية.

**قائمة المصادر و المراجع المعتمدة:**

**01/ النصوص القانونية.**

-دستور 28/11/1996، ج ر عدد 76 لسنة 1996.

- القانون رقم 02/03، المؤرخ في 10/04/2002، يتضمن تعديل الدستور، ج ر عدد23 لسنة 2002.

- القانون رقم08/19، المؤرخ في 15/11/2008، يتضمن تعديل الدستور، ج ر عدد63 لسنة 2008.

-القانون رقم 16/01، المؤرخ في 06/03/2016، يتضمن تعديل الدستور، ج ر عدد 14 لسنة 2016.

-القانون العضوي رقم 12/02، المؤرخ في 12/01/2012، الذي يحدد حالات التنافي مع عهدة البرلمانية، ج ر رقم 01 لسنة 2012.

-القانون العضوي رقم 12/03، المؤرخ 12/01/2012، الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، ج ر رقم 01 لسنة 2012.

-القانون العضوي رقم 12/04، المؤرخ في 12/01/2012، المتعلق بالأحزاب السياسية، ج ر رقم 02 لسنة 2012.

-القانون العضوي رقم 16/10، المؤرخ في 25/08/2016،يتعلق بنظام الانتخابات، ج ر رقم 50 لسنة 2016.

- القانون العضوي رقم 16/11، المؤرخ في 25/08/2016، يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ج ر رقم 50 لسنة 2016.

- القانون العضوي رقم 16/12، المؤرخ في 25/08/2016، يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة، و عملهما، و كذا العلاقات الوظيفية بينهما و بين الحكومة، ج ر رقم 50 لسنة 2016.

- القانون رقم 12/06، مؤرخ في 12/01/2012، المتعلق بالجمعيات، ج ر رقم 02 لسنة 2012.

- الأمر رقم 12/01، مؤرخ في 23/02/2012، الذي يحدد الدوائر الانتخابية و عدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخاب البرلمان، ج ر رقم 08 مؤرخة في 15/02/2012.

-المرسوم الرئاسي رقم 16/201، المؤرخ في 16/07/2016، يتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المجلس الدستوري، ج ر رقم 43 مؤرخة في 17/07/2016.

-النظام الداخلي لمجلس الأمة، ج ر رقم 84 مؤرخة في 28 نوفمبر 1999. معدل باضافة كادتين جديدتين، ج ر رقم 77 مؤرخة في 17 ديسمبر 2000.

- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، ج ر رقم 46 مؤرخة في 30/07/2000.

**02/المراجع:**

1-الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المعاصرة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

2-أوصديق فوزي، **الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

3-بسيوني عبد الله عبد الغني، **النظم السياسية و القانون الدستوري**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1997.

4- بوالشعير سعيد، **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة( الجزء الأول)**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.

5- بوالشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري**، عين مليلة، دار الهدى، 1993.

6-سليمان محمد الطماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية و المعاصرة في** **الفكر السياسي الإسلامي**، دراسة مقارنة، مصر، دار الفكر العربية، 1996.

7- عمر صدوق، **مدخل للقانون الدستوري و النظام السياسي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية،1986.

8- ماجد راغب الحلو، **النظم السياسية و القانون الدستوري**، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية، ط1، 2000.

9- مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية** **على ضوء التعديل الدستور الاخير06 مارس 2016 و النصوص** **الصادرة تبعا لذلك**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2019-2020.

10- ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر( التطور** **و التنظيم)**، الجزائر، دار البيضاء، دار بلقيس للنشر، طبعة 2010.